المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ١٩ يـونـيـو ١٩٨٨

الصندوق الدنيا

كلمة هادئة

كم عدد المودعين من المصريين فى شركات توظيف الاموال ؟
ما هى نوعية هؤلاء المودعين . هل هم اغنياء ام فقراء
رجال اعمال ام ارامل يضعن ما تركه الازواج فى هذه الشركات للاستعانة بالعائد على الحياة ..
ثم ما هو عدد النقود المودعة فى هذه الشركات ؟ وما هى نسبة العائد الذى يوزع شهريا على المودعين ؟
ثم ما هو نشاط هذه الشركات . ؟ فى اى مجال تعمل ؟ واذا كانت تعمل الآن بشكل لا يستفيد منه الاقتصاد القومى . فكيف تعمل بحيث يستفيد الاقتصاد القومى اكثر ويستفيد المودعون واصحاب هذه الشركات اكثر ؟ هذه كلها اسئلة كان ينبغى ان تكون اجابتها امام واضع القانون .
انما يكون القانون قانونا اذا كان يحقق مصلحة الناس و امالهم ويحفظ حقوقهم وحريتهم

ان هناك دائما فرقا بين الاوامر التى يصدرها فاند او مسئول لاتباعه ، والقانون الذى تضعه دولة لمواطنيها
ان اوامر المسئول ـ مع افتراض حسن نيته .. لا تعكس الا ارادته ورؤيته .. اما القانون فينبع من ضمير الناس اصلا ، ويعتمد فى حسن تطبيقه على اقتناع الناس به وتقبلهم له وحرصهم على تنفيذه

وهيبة الدولة او هيبة الاب لا تعتمد على عصا غليظة يمسك بها الحاكم او يمسك بها الاب .. انما تنشأ هيبة الدولة او الاب من تحقيق مصلحة المواطنين او مصلحة الابناء ..
بل ان هذا هو هدف الشريعة الالهية التى رضيها الله لعباده .. سبحانه .. ان هدفها هو تحقيق مصلحة العباد ..

اذا وضعنا هذا كله معا ادركنا ان قضية شركات توظيف الاموال لا تحل بقانون .. انما تحل المشكلة بمعرفة وجهة نظر [illegible] والمودعين فيها الى جوار معرفة وجهة نظر الاقتصاديين فى الدولة
واقتناع الجميع بالقانون ورضاهم عنه هو الذى يسهل الاوامر لتنفيذه . ونحن ندعو الى الحوار الهادىء الذى يرتفع عن الاتهامات او الشكوك او الاحكام المسبقة .. ومن خلال هذا الحوار الهادىء يمكن ان نصل الى هدفنا من حفظ حقوق المواطنين عن طريق اللائحة التنفيذية للقانون .

أحمد بهجت

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية